66	بتاريخ 2013/11/13	**مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب.** **تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة التنمية والتعاون الدولي.**	اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية. في الجوانب الداخلة في إختصاصهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.
67	بتاريخ 2013/11/13	**مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.** **تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة التنمية والتعاون الدولي.**	اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة البنية الأساسية والبيئة. في الجوانب الداخلة في إختصاصهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.
68	بتاريخ 2013/11/13	**مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرمة في 22 أوت 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.** **تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة التنمية والتعاون الدولي.**	اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية. في الجوانب الداخلة في إختصاصهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.
[illegible]	بتاريخ 2013/11/13	**مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على عقد الضمان لأول طلب المبرم بتونس في 17 أكتوبر 2013 بين الحكومة التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقسط الأول من خط التمويل المباشر المسند لفائدة مؤسسات القرض ومؤسسات الإيجار المالي.** **تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة التنمية والتعاون الدولي.**	اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. في الجوانب الداخلة في إختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحاله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
●-●
خلية العلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

ع ت/16846

جدول الوثائق الموجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العدد الترتيبي	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
01	-رسالة إحالة ممضاة من طرف السيد رئيس الحكومة موجهة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي.		للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع العلم أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة التنمية والتعاون الدولي.
02	-مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على عقد الضمان لأول طلب المبرم بتونس في 17 أكتوبر 2013 بين الحكومة التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقسط الأول من خط التمويل السادس المسند لفائدة مؤسسات القرض ومؤسسات الإيجار المالي.		
03	-شرح الأسباب		
04	-نسخة من عقد الضمان وعقد التمويل.		

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

2013 / 69

الواردات عـــــــــدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

تونس، في 8 نوفمبر 2013

الوزير لدى رئيس الحكومة

الوزير لدى رئيس الحكومة

الإمضاء: نور الدين البحيري

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في 07 نوفمبر 2013

من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا **مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على عقد الضمان لأول طلب المبرم بتونس في 17 أكتوبر 2013 بين الحكومة التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقسط الأول من خط التمويل السادس المسند لفائدة مؤسسات القرض ومؤسسات الإيجار المالي.**

فالرجاء منكم التفضّل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

علي لعريض

2013/69
الواردات عـــــــدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013 / 69

الواردات عـــــــــدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013 / 69

مشـــروع قانـــون

يتعلق بالمصادقة على عقد الضمان لأول طلب المبرم بتونس في 17 أكتوبر 2013 بين الحكومة التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقسط الأول من خط التمويل السادس المسند لفائدة مؤسسات القرض ومؤسسات الإيجار المالي.

فصل وحيد : تمت المصادقة على عقد الضمان لأول طلب المبرم بتونس يوم 17 أكتوبر 2013 بين الحكومة التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقسط الأول من خط التمويل السادس المسند لفائدة مؤسسات القرض ومؤسسات الإيجار المالي بمبلغ مائة مليون أورو (100.000.000 أورو) والمعدّ لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

2013 / 69
الواردات عـــــــدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

خط التمويل السادس

لفائدة مؤسسات القرض التونسية

(القسط الأول) 2013 / 69

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية بتاريخ 17 أكتوبر 2013 مع البنك الأوروبي للاستثمار اتفاق ضمان عند أول طلب بمبلغ جملي قدره 120 مليون أورو أي ما يعادل 264 مليون دينار وذلك بشأن القسط الأول من خط التمويل لفائدة مؤسسات القرض التونسية والذي تبلغ قيمة قسطه الأول 100 مليون أورو أي ما يعادل 220 مليون دينار تونسي.

ويندرج هذا القرض في إطار الاستجابة إلى الطّلبات المتكررة للمؤسسات المالية الوطنية لتوفير السيولة المالية اللازمة لها حتى تساهم بفعالية في تمويل النشاط الاقتصادي.

وتبلغ القيمة الجملية لهذا القرض 200 مليون أورو أي ما يعادل 440 مليون دينار تونسي.

سيضع البنك الأوروبي للاستثمار القسط الأول من هذا القرض تحت تصرف مؤسسات القرض ابتداءا من سنة 2013 في حين سيقع صرف القسط الثاني حال استهلاك % 70 من قيمة القسط الأول.

1- محتوى خط التمويل وأهدافه :

- يندرج خط التمويل في إطار تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير مردوديته وهو يهدف بالخصوص إلى تمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة الناشطة في قطاعي الصناعة والخدمات من النفاذ إلى التمويلات الضرورية للقيام باستثماراتها على الوجه الأكمل.
- سيمكن هذا القرض من تمويل المشاريع المستهدفة إلى حدود 80 % (وذلك في حدود مبلغ أقصاه 12 مليون و500 ألف أورو) على أن لا تتجاوز كلفتها 25 مليون أورو.

- تم في مرحلة أولى التوقيع على اتفاق خط التمويل المذكور من قبل خمس مؤسسات بنكية وهي بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبنك الأمان والتجاري بنك والبنك التونسي والبنك التونسي الكويتي وثلاث مؤسسات للإيجار المالي وهي الشركة التونسية للإيجار المالي والتجاري للإيجار المالي و الشركة العربية الدولية للإيجار المالي. ويبقى خط التمويل المذكور مفتوحا لفائدة بقية مؤسسات القرض الأخرى للانتفاع به.
- سيتم استعمال خط التمويل من طرف مؤسسات القرض الوطنية حسب مبدأ "الأول بالأول" (premier venu premier servi) أي دون تحديد حصة معينة لكل مؤسسة قرض.

2- شروط القرض :

- سيتم سداد خط التمويل المذكور على امتداد 15 سنة مع منح 4 سنوات إمهال يبدأ احتسابها من تاريخ كل عملية سحب.
- نسبة الفائدة (2,566%) متغيرة يقع تثبيتها بطلب من البنك المنتفع عند كل عملية سحب.
- عملة السحب هي الأورو.

ذلك هو مشروع القانون المصاحب.